حوليات آداب عين شمس المجلد 53 (عدد يوليو – سبتمبر 2025)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

إجراءات الإدارة المدنية في فلسطين وأثرها على الوضع الداخلي الفلسطيني (1920 – 1925)

اية محمود أحمد قبيصي*

كلية التربية–جامعة عين شمس
aya.mahmoud@edu.asu.edu.eg

تاريخ الاستلام: 2025/06/15
تاريخ قبول البحث: 2025/07/24
تاريخ النشر: 2025/09/30

المستخلص:

يتناول البحث إجراءات الإدارة المدنية في فلسطين (1920 – 1925) ففي الثلاثين من يونيو 1920 تم الإعلان عن نهاية الإدارة العسكرية في فلسطين وقيام الإدارة المدنية مكانها وتعين سير هيربرت صموئيل (Herbert Samuel) مندوب سامي بها. إذ ان تعينه في هذا المنصب يعني الانتقال من وزارة الحرب الى وزارة المستعمرات التي ستتولى الإشراف على الإدارة المدنية في فلسطين، وتعد الإدارة المدنية في فلسطين أول دائرة رسمية تستحدث في البلاد والتي ضمت الى جانب الفلسطينيين البريطانيين واليهود.

أهداف البحث:

1- تناول إجراءات الإدارة المدنية في فلسطين.

2- تتبع أثر إجراءات الإدارة المدنية في فلسطين على الوضع الداخلي الفلسطيني

3- الكشف عن نتائج سياسات إجراءات الإدارة المدنية في فلسطين في تطور أحداث المنطقة في فترة من أهم فترات التاريخ الحديث.

خطة البحث:

هذا وقد قسَّمتُ البحث إلى تمهيد ومبحثين: تناول **المبحث الأول** إجراءات الإدارة المدنية في فلسطين (1920–1925)؛ ثم تضمن **المبحث الثاني:** أثر إجراءات الإدارة المدنية في فلسطين على الوضع الداخلي

الفلسطيني (1920–1925). ثم جاءت **الخاتمة ومصادر البحث.**

المنهج المتبع في البحث:

قمت بالاعتماد على المنهج التاريخي كما تطلب البحث أحيانا استخدام المنهج التحليلي، وكذلك المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظواهر واستقرائها.

الكلمات المفتاحية:

الإدارة المدنية في فلسطين؛ الانتداب البريطاني؛ المندوب السامي البريطاني؛ الصهيونية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2025.

مقدمة

تعددت إجراءات الإدارة المدنية في فلسطين (1920 – 1925) ففي الثلاثين من يونيو 1920 تم الإعلان عن نهاية الإدارة العسكرية في فلسطين وقيام الإدارة المدنية مكانها وتعين سير هربرت صموئيل (Herbert Samuel) [1] مندوب سامي بها. وذلك يعني الانتقال من وزارة الحرب الى وزارة المستعمرات التي ستتولى الإشراف على الإدارة المدنية في فلسطين.

وفي الأول من يوليو عام1920 تم إقامة الإدارة المدنية والتي تعد أول دائرة رسمية تستحدث في البلاد والتي ضمت الى جانب الفلسطينيين البريطانيين واليهود[2]. إذ كان سير هربرت صموئيل يؤكد دوماً على ضرورة شمول فلسطين ضمن دائرة النفوذ البريطاني[3]. وذكر في كتابة ذكرى الصادر عام1945 "أني احتفظت بالحوادث التي أدت في النهاية إلى تعيني في فلسطين ...فقد كنت الشخص الأول من الشعب اليهودي الذي قدر له ان يمثل مقعداً في الوزارة البريطانية.."[4]. كما يؤكد في مذكراته "لقد عينت مندوباً سامياً لجلالته في فلسطين وحكومة جلالته على دراية تامة بعواطفي الصهيونية ولا شك إنني عينت في هذا المنصب بسبب هذه العواطف". وقد أثار تعينه مندوبًا ساميًا بعض الدهشة لأنه كان واضحاً من أن مثل هذا الصهيوني المتحمس قد لا يستطيع الحصول على ثقة المسلمين والمسيحيين في فلسطين وهذا ما حدث بالفعل[5].

اجتمع هربرت صموئيل يوم السابع من يوليو عام 1920 في القدس مع وجهاء الجنوب[6] القدس ويافا وغزة وبئر السبع واللد والرملة والخليل وممثلي اليهود في القدس[7]. وتلا عليهم رسالة الملك جورج الخامس[8] وخاطب فيها أهالي فلسطين بالقول: "إن الدول المتحالفة التي نالت النصر الباهر في هذه الحرب قد أودعت بلادي أمر الانتداب على فلسطين لكي تسهر على أحوالها وتكفل لبلادكم العمران السامي ... كما وإن في عزم حكومتي أن تحترم حقوق العناصر والمذاهب على اختلافها.. كما قررت أن تتخذ التدابير لتضمن تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين بالتدريج، وهذه التدابير لن تؤثر قطعياً على حقوق الأهالي الدينية أو المدنية ... وإني واثق أن المندوب السامي الذي انتدبته لتنفيذ هذه المبادئ سيفعل ذلك بعزم ثابت ونية صادقة.."[9].

وبعد أن تلا المندوب السامي رسالة الملك جورج الخامس (George V) أوضح للحاضرين أن حكومته قائمة بنفسها وعلاقتها مباشرة مع الوزارة البريطانية بلندن ثم أشار إلى تأسيس مجلس استشاري يتكون من عدد من الأعضاء أكثرهم من موظفي الحكومة ويجتمع برئاسته تعرض عليه مشروعات القوانين المتعلقة بشؤون مهمة، فضلا عن الميزانية السنوية. وبشأن الوطن القومي لليهود، فقد حاول ان يظهر لأهالي فلسطين أن الاجراءات بهذا الشأن ستساعد على تطور البلاد اقتصادياً. ثم أشار إلى تشكيل لجنة الأراضي مؤلفة من موظف بريطاني وعضوين أخرين وتكون حاصلة على ثقة اليهود والمسلمين، فضلا عن انه وعد بمسح اراضي فلسطين وتشكيل المحكمة لتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي وانشاء بنك التسليف الزراعي وميناء حيفا وأشار إلى اهتمام الحكومة بالصحة والتعليم[10].

كان أول عمل قام به المندوب السامي إعلان العفو العام عن محكومي اضطرابات عام1920 وقد شمل هذا العفو كلًا من عارف العارف والحاج أمين الحسيني[11] اللذين كانا في شرق الاردن وهما مطلوبين للقضاء على إثر تلك الحوادث. وعلى العموم فقد عرض صموئيل برنامجه على مجلس العموم البريطاني فوافق عليه في يوم السابع والعشرين من أكتوبر 1920. وتشير إحدى المصادر إلى أنه جاء الى فلسطين وهو مقتنع بأن مهمته إنشاء حكومة يهودية في فلسطين اذ صرح بهذا أمام كبار موظفي الحكومة من الانجليز أن سياسته التي جاء لتطبيقها تقوم على تشجيع اليهود وتسهيل مهمة إنشاء حكومة يهودية [12]. وهذا ما يفسر الأثر البالغ والترحاب الشديد الذي تركه المندوب السامي في نفوس الصهاينة المؤيدين له وبصورة كبيرة[13].

إجراءات الإدارة المدنية في فلسطين

قامت الإدارة المدنية بسلسلة من الإجراءات في مختلف الجوانب وأهم هذه الإجراءات هي:

أولاً: النظام الإداري:

جعل سير هربرت صموئيل الحكم في فلسطين على نمط الحكم في المستعمرات البريطانية[14]. أي ان المندوب السامي هو الحاكم الأعلى والمشرع الأول[15]. وصاحب السلطة العليا، الذي تسند اليه السلطة التشريعية، ويكون مسؤولاً بصورة مباشرة أمام وزير المستعمرات ويكون بدوره مسؤولاً أمام رئيس الوزراء، لذلك فان الميزانية لكي تصبح نافذة فهي تتطلب تصديق وموافقة سكرتير المستعمرات عليها، وإلى جانب المندوب السامي يعمل مجلس تنفيذي يضم رؤساء الاقسام من البريطانيين[16].

وواجب هذه الأقسام هو مساندة الإدارة البريطانية، إذ كان القسم الرئيس القسم القانوني والخاص بالادعاء العام والى جانب السكرتارية القانونية هناك السكرتارية المالية ومهمة الاثنين الإشراف على أقسام الإدارة المدنية أي حلقة الوصل بين المندوب السامي وأقسام الإدارة الأخرى[17]. فضلا عن المدعي العام الذي يقوم بوضع مشاريع القوانين إلى الحكومة بالإضافـــة لعمله كرئيس استشاري شرعي للحكومة[18]. أي في نفس الوقت يعد المستشار القضائي والقانوني للحكومة والسكرتير المالي ولم تكن سلطة المندوب السامي أن ينشر أي قانون إلا بعد موافقة ملك بريطانيا جورج الخامس على هذا القانون والتشريع[19]. وبهذا الوصف فإن للملك الحق في ممارسة جميع السلطات التي تمارسها الحكومة، وأن موظفي الحكومة هم موظفين لدى الملك وأن المندوب السامي هو رئيس الدائرة التنفيذية الذي يعد ممثلًا للملك في المنطقة التي يحكمها[20].

ويتألف المجلس التنفيذي الذي أسسه المندوب السامي من ثلاثة سكرتارية هم السكرتير العام وكان يضطلع بشؤون الإدارة وتولى مسؤوليته ويندهام ديدس (Wyndham Deedes) والسكرتير المالي يختص بالشؤون المالية والاقتصادية أما السكرتير الثالث فهو السكرتير القضائي الذي يختص بالشؤون العدلية والقضائية ويشرف على المحاكم الشرعية ومهمته إصدار وإعداد الأنظمة والقوانين داخل الإدارة المدنية وتولى مسؤوليته اليهودي نورمان بنتويتش (Norman Bentwich) منذ عام1920[21].

وإلى جانب المجلس التنفيذي هناك مجلس استشاري قام المندوب السامي بتأسيسه في الأول من أكتوبر عام1920 ويتكون من عشرة موظفين بريطانيين وأربعة من المسلمين وثلاثة من العرب المسيحيين وثلاثة من اليهود وكانت وظيفة هذا المجلس الإشراف على كل التشريعات المقترحة وكانت وظيفة ذو طبيعة استشارية[22].

ومن أهم أعضاء المجلس من العرب هم اسماعيل الحسيني وراغب النشاشيبي وعارف باشا الدجاني عن القدس وسليمان ناصيف عن حيفا والشيخ فريح أبو مدين وهو يمثل عشائر بئر السبع وغيرهم [23]. وفي السادس من أكتوبر من العام نفسه تم افتتاح المجلس الاستشاري، اذ أشار المندوب السامي في خطابه إلى إنشاء ثلاثة دوائر جديدة هي الهجرة والآثار والمساحة وأعلن عن افتتاح دائرة الطابو واهتمام الحكومة بالصحة والتعليم[24].

وقد وصف (ديدس) السكرتير العام للإدارة المدنية الاجتماع الأول للمجلس بأنه نجاح كبير رغم الانتقادات التي وجهت له وهي على ضرورة أن يكون أعضاء المجلس منتخبين لا معينين[25]. وكانت اجتماعاته لا تتعدى يوم واحد كل شهر. وفي الاجتماع الأول للمجالس التي كانت تعقد شهريا تضمن مناقشة موضوعات متعددة هي مراقبة الأغذية والسياسة التعليمية وقانون تخطيط المدن وقانون انتقال الأراضي. أما في الاجتماع الثاني والذي عقد في التاسع من نوفمبر عام1920 تتضمن محضر الاجتماع تقريراً عن التعليم وقوانين متعلقة بقروض البنوك وغيرها وكانت أعماله تنشر في الصحف [26].

أما دوائر الإدارة فكانت من أهمها دوائر الصحة والتعليم والخزانة والشرطة والبحوث والأشغال العامة والضريبة الجمركية والتجارة وخطوط السكك الحديدية والزراعة والهجرة والتراثيات والأراضي والمساحة والبريد ودائرة العمل[27].

وأقيم على رأس كل دائرة من دوائر الإدارة موظف بريطاني مسيحي أو يهودي وعلى رأس كل مقاطعة حاكم بريطاني بالإضافة الى موظفين عرب، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن نصيب اليهود من الموظفين كان أكبر[28].

أما موظفو الإدارة ذوي المناصب العليا فكانوا بريطانيين بالكامل إلى جانب اليهود البريطانيين وتم استخدام عدد قليل من العرب الفلسطينيين بين نواب رؤساء في الأقسام[29]. ويتمتع المندوب السامي بحق تعيين من يشاء من الموظفين الاداريين سواء كانوا بريطانيين أو عرب أو يهود[30]. إذ عين المندوب السامي (سهولود) (Scholholdt) سكرتيراً مالياً، و(البرت هايمسون) (Albert Hyamson) مديراً لدائرة الهجرة والكابتن (هراري) (Harari) للتجارة والصناعة والكولونيل (سلمون)(Salmon) للمخزونات و(بومن) (Bowman) للتعليم والجنرال (جرانت) (Grant) للأشغال العامة وهؤلاء هم من اليهود[31]. .

وفتح المندوب السامي أبواب المناصب لليهود رغم قلة عددهم وتشكلت إدارات الإدارة المدنية منهم أو من البريطانيين وتألفت هيئة الحكومة على النحو الآتي:- (اسحاق اجراهام) المترجم الأول في الحكومة و(انجلو عينته) رئيس الكتبة و (الكندور انشتاين) قائمقام تل ابيب و(جوزيف كوبرمان) قائمقام حيفا ونابلس و(جاكوب كيترلوف) قائمقام القدس و (ايزكومروف) حاكم تل ابيب فيما بعد و (ازفي شميشي) خلف (كوبرمان) في يافا و(ابراهيم برجمان) قائمقام الجليل و

(دافيد بروشمان) مساعد قضاء الجليل و (دافيد ليبجار) مساعد طبرية و(جوشاجوبلريك) مساعد قائمقام حيفا و(هنري كانتر) و (فيتش) مساعد محامي الحكومة لشؤون الأراضي[32].

أما دائرة الخزينة فتألفت من (داكري هارفي) المساعد الأول لمدير الخزينة ومستر(وولف) مساعد المدير و(نسيم ليفي) المساعد الثاني والدكتور (بانون) مراقب البنوك وهؤلاء من اليهود؛ أما دائرة الشرطة فتألفت من (كولمان كوهين) و (اديري سلفر) و (سلمون ستيف) و (نانن كريمر) و(سلمون سوفر) و (ادولفي ليفز) وهم مساعدون للمفتش العام وكلهم يهود[33].

وكان مجموع الموظفين خلال الفترة الممتدة بين سنوات 1920 – 1925 من الدرجة العليا يوجد 206 موظف بريطاني و157 موظف فلسطيني و36 موظف أجنبي. اما في الوظائف الكتابية فيوجد 134 موظف بريطاني و 2114 موظف فلسطيني و 77 وموظف اجنبي فضلا عن 496 موظف يهودي منهم 32 موظف درجة عليا و464 في الوظائف الكتابية[34].

قسمت فلسطين إداريا الى أربعة ألوية اللواء الجنوبي ومركزه يافا – تل أبيب واللواء الثاني القدس ومركزه مدينة القدس واللواء الثالث الشمالي ومركزه حيفا واللواء الرابع الجليل ومركزه الناصرة وهذه الألوية الأربعة تقسم إلى ثمانية عشر قضاء يحمل كل منها اسم المدينة المركزية فيه ويتولى إدارة كل لواء حاكم بريطاني يطلق عليه اسم مندوب اللواء يساعده في مهمته موظف بريطاني يدعى مساعد حاكم اللواء يساعدهم عدد من الموظفين العرب واليهود، ووظيفة هؤلاء الحكام البريطانيين هي المحافظة على النظام وجباية الضرائب وإصدار التعليمات للسلطات المحلية[35].

وفي عام1922 أصبحت القدس، وحيفا، تؤلفان دائرتين مختلفتين من أبناء الأديان الثلاثة. أما نابلس وغزة فتؤلفان دائرتين إسلاميتين لوجود فيها أقلية صغيرة من اليهود [36]. ومن هنا يمكن القول بأن عدد المقاطعات يختلف من وقت إلى آخر وهذه المقاطعات مقسمة إلى مقاطعات ثانوية وكل واحدة تكون ضمن مسؤولية أحد مساعدي مأمور المقاطعة والذي يكون لديه موظفين فلسطينيين، وفضلًا عن موظفي المقاطعة يقوم رؤساء القرى (المختارين) بواجبات:- المحافظة على الأمن داخل القرية والقيام بإخبار أقرب نقطة شرطة عن أي اعتداء ومساعدة موظفي الحكومة في جمع الريع وأن يقوم بإخبار مواطنيه باي مذكرات عامة أو نشرات ترسل من قبل مأمور المقاطعة والقيام بتنظيم وحفظ سجلات الولادات والوفيات داخل القرية وإرسال نسخة منها إلى الدائرة الطبية[37]. أما بخصوص المجالس البلدية فتوجد في المدن مجالس بلدية، تحت إمرة المحافظين الذين يعينهم المندوب الســامـــي الذي تكون لديه السلطة في تعين أو تسمـــية أعضاء اضافيين في هذه المجالس[38].

ثانياً: الأمن

لا يخفى ان الأمن من أهم الشروط الضرورية لاستقرار أي بلد وأن فلسطين بلد صغيرة يتخلل القسم الأكبر منها تلال وجبال تمتد إلى سفوح صخرية وأودية يصعب اجتيازها. وفي عام1920 لا تزال البلاد مضطربة من جراء

التأثيرات التي تبعت عواصف الحرب، اذ كانت البلاد ولبضع سنين مسرحا للأعمال الحربية التي قامت بها جيوش جرارة فهناك قرى تهدمت وقطعان من المواشي والخيل تلاشت وعند قيام الإدارة المدنية انيطت مهمة الأمن إلى قوة مؤلفة من الرجال القديرين النشيطين، تدرب قسم كبير منهم ضمن مدرسة البوليس المنظمة وأصبح ضباطها بريطانيون من الدرجة العليا في حين شغل الفلسطينيون الدرجات الأخرى[39]. وتمت تقوية الحامية العسكرية في البلاد، اذ كانت هناك قوة من حرس الحدود وقسم صغير من القوة الجوية، فضلا عن ما يقارب 500 من الجندرمة الانجليز [40].

وكانت قوات الأمن تشمل ثلاث وحدات هما: (1) الشـــــرطة المدنية و (2) الجندرمة الفلسطينية والجندرمة البريطانية اذ ان الاثنتين الأخيرتين منظمتين وفق صيغة شبه عسكرية تضم 2500 رجل ومنهم 600 رجل بريطاني من الموظفين الكبار. أما البقية منهم فلسطينيين فضلا عن أقلية من السودانيين وجنسيات أخرى وثلاثمائة وثلاثين يهوديا[41].

وفي عام1921 شكلت الإدارة المدنية فرقة من الدرك الفلسطيني الخيالة مؤلفة من 500 رجل من العرب واليهود والجركس تحت إمرة ضباط بريطانيين ومهمتها الدفاع عن القسم الشرقي من فلسطين من الشمال الى الجنوب وحفظ النظام والأمن فيه. وفي عام1922 تشكلت فرقة من الدرك البريطاني وكان أغلب رجالها ايرلنديون للخدمة في فلسطين تشارك في حفظ الأمن والنظام[42].

وقد سيطر الضباط البريطانيون على إدارة الأمن العام ففي كل لواء من الألوية التي تتكون منها فلسطين يتولى إدارة البوليس مدير بريطاني يساعده عدد من الضباط العرب واليهود. أما في المراكز الأخرى فلا يوجد ضباط من العرب لأن الذي يتولى إدارتها هم ضباط بريطانيين ولهم الكلمة النافذة في ما يتعلق بالأمن ودوائره ويتولى إدارة هذه الدوائر كلها مدير الشرطة ومركزه القدس ويساعده عدد من الضباط البريطانيين [43]. وأن قسم الشرطة والسجون يكون تحت إدارة المفتش العام وهو يعد من الأقسام الحكومية[44]. وكانت السجون كثيرة مليئة بالمساجين الذين يشار اليهم برقم معين، اذ كانت أغلب حالات السجن تعود الى مشاجرات بين الفلاحين حول الأرض[45].

وكان قسم الشرطة الإنجليزي هو الأوسع أما القسم الفلسطيني فيقسم كلاً من العرب واليهود وان الأشخاص البريطانيين والعرب يقومون بتنفيذ الواجبات المتعلقة بالشرطة ولكن الإدارة هي للشرطة البريطانية[46].

ومن الملاحظات المهمة في جانب الأمن أن جميع الضباط المسؤولين عن إدارة الأمن هم ضباط بريطانيون ويهود، اذ حرص المشرفون أن يكون العرب بعيدين عن المراكز القيادية العليا. وشكلت الإدارة المدنية في هذه الأثناء قوة حدود فلسطين شرق الأردن، اذ كانت تأخذ الى هذه القوة عرب فلسطين للتطوع فيها من أجل اعمال حراسة المعسكرات والحكومة[47]. وكان معظم افراد تلك القوة الى جانب عرب فلسطين الارمن والشيشان وغيرهم من الأقليات[48].

أما من ناحية الأجور فان معدل راتب الضابط البريطاني ستة عشر جنيهاً استرلينيا شهرياً. في حين يكون راتب الضابط العربي ستة جنيهات فقط. أما اللغة المستخدمة في دوائر الأمن فقد كان سجلات دوائر الشرطة تكتب باللغة العربية في بداية الاحتلال ولكن الإدارة المدنية أصدرت أمراً باستخدام اللغة الإنجليزية في تدوين تلك السجلات، اذ كانت

نشرة الشرطة الاسبوعية التي تصدر من رئاسة الشرطة وتحتوي على الأنظمة والقوانين والتعليمات تكتب باللغات الثلاثة[49]. لدائرة الشرطة صلاحية واسعة جداً فلهم الحق في التحقيق الاولي بكاملة دون أقل مراجعة أو إشراف من قبل رجال القضاء ولهم الحق في القبض على المتهمين وصلاحيات أخرى كثيرة. خلال الاعوام 1920–1925 تكونت في فلسطين حامية من الدرك البريطاني مؤلفة من 450 وفرقة من الخيالة وفرقة من الطائرات وسيارات مصفحة وعدد من الجندرمة الفلسطينية واليهود مهمتها حفظ أمن ونظام الإدارة المدنية[50].

ثالثاً: دائرة العدلية (النظام القضائي)

ومن الأمور الحيوية التي تأتي في الأهمية بعد الأمن هو إيجاد نظام ثابت لتأمين سير العدالة، اذ لا يرجى حفظ الأمن بدون وجود محاكم تنظر في الجرائم وتفصل في الدعاوي الحقوقية[51]. وكانت فلسطين جزءاً من الدولة العثمانية ويسودها التنظيم القضائي المعمول به في ارجاء تلك الدولة اذ كانت المحاكم النظامية هي صاحبة الولاية العامة في جميع القضايا الحقوقية والمحاكم النظامية هي المحاكم المختصة بالنظر في الدعاوي الحقوقية التي تقام على الإدارة او منها الا اذا اناط المشروع بلجنة اخرى صلاحية النظر في موضوع محدد وفي بداية الإدارة البريطانية لفلسطين كان القانون السائد هو القانون العثماني الذي تم وراثته عن القانون الفرنسي ولكن ذلك القانون تم تعديله من وقت الى اخر عن طريق المندوب السامي هربرت صموئيل[52].

كان من الطبيعي بعد قيام الإدارة البريطانية في فلسطين أن يتأثر التنظيم القضائي فيها بالتنظيم القضائي الانجليزي والذي يقوم علـــى وحدة المرجع القضائي أي أن يطبق النظام القضائي الموحد وهو المعمول به في كل من بريطانيا والولايات المتحدة أي أن القضاء العادي النظامي هو صاحب الولاية العامة للنظر في الدعاوي التي تقيمها الحكومة أو إحدى دوائرها[53]. وفي بداية عهد الإدارة المدنية البريطانية في فلسطين كانت قد خولت تلك الإدارة بعض الموظفين العرب في تلك الأقضية بعض الصلاحيات والحقوق ولكن ما لبثت أن تحولت هذه الصلاحيات الى موظفين من اليهود والبريطانيين[54].

وتشكلت في فلسطين خلال حكم الإدارة المدنية لها وفي الأعوام 1920–1925 العديد من المحاكم خاصة بعد صدور مرسوم دستور فلسطين عام 1922 اذ خصص الفصل الخامس من الدستـــور للسلطـــة القضائية وعالجت مواده من 38 –67 التنظيم القضائي في فلسطين، اذ نصت المادة 38 من الدستور على الولاية القضائية للمحاكم النظامية والمحاكم الأخرى التي تؤلف بمقتضى أحكام أي قانون. في حين تضمنت المواد من 39–44 أصناف المحاكم النظامية ومن أهمها محاكم الصلح التي تشكلت حسب المادة 39 من الدستور في كل لواء أو قضاء وفقا لما يقرر المندوب السامي وتمارس صلاحياتها وفق قانون حكام الصلح العثماني لعام1913. وقد أوجدت الإدارة المدنية وظائف لحكام صلح بريطانيين فعينت عدد منهم وميزتهم عن حكام الصلح العرب وصلاحيـــة قاضي الصلح محصورة في الدعاوي الحقوقية

والجزائية[55]. وشكلت الإدارة المدنية محكمة الجنايات والتي كانت تؤلف من أربعة قضاة، قاضيين بريطانيين وهما قاضي القضاة، ورئيس المحكمة المركزية وقاضيين وطنيين من العرب. كما أنشئت دائرة النيابات العامة وجعلت من اختصاصها سن القوانين ووضع الأنظمة وكان يرأسها اليهودي (نورمان بنتوتيش)[56].

أما الصنف الثاني من المحاكم هي المحاكم المركزية، المنصوص عليها في المادة 40 من الدستور الفلسطيني الموجودة في الألوية والتي يعنيها المندوب السامي من وقت الى آخر ويكون لكل محكمة مركزية صف بدائية وصفة استئنائية فالصفة البدائية صلاحيتها الدعاوى الحقوقية الخارجة عن صلاحية محاكم الصلح والاستئنافية صلاحيتها استئناف المرفوعة على احكام محاكم الصلح أما الصنف الثالث من المحاكم هي محاكم الأراضي، اذ أصدر المندوب السامي أمراً بتأليف هذه المحاكم في الثامن من أبريل عام1921 من أجل البت في ملكية الأراضي وقد أوكل المندوب السامي للسكرتير القضائي إدارة هذه المحاكم وتمتع المحاكم بصلاحيات النظر في دعاوي الارض وتحديد نوعها، وإصدار الأحكام في النزاعات وحق الاستئناف والتسجيل، والإحالة الى التحكيم بشأن الاحكام المشكوك فيها، وصلاحيات أخرى بشأن مشاكل الاراضي وقد نشر قانون محاكم الأراضي وصلاحياته وسلطاته في الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين في العدد 42 الصادر في الأول من مايو عام1921[57].

وكان القضاة البريطانيون يرأسون فرعي محكمة الاستئناف والمحاكم المركزية والمحكمة العليا وغيرها من المحاكم وحكام الصلح الآخرين تم اختيارهم من الفلسطينيين ومن بين اصحاب الكفاءة العالية ومن بين الطوائف الدينية الثلاثة كما صدر أمر خاص يسمح باستئناف الاحكام الصادرة من المحكمة العليا في فلسطين الى اللجنة القضائية في مجلس جلالته الخاص إذا تجاوز المبلغ المختلف قيمته 500 جنيه مصري[58].

أما الصنف الخامس من المحاكم فهي محاكم العشائر اذ شكلت الإدارة المدنية المحاكم وفق المادة 45 من الدستور وهي محاكم منفصلة تم إقامتها في قضاء بئر السبع والمناطق الأخرى وهي تطبق العرف المألوف لدى العشائر إلى المدى الذي لا يتعارض مع العدل الطبيعي أو الآداب. فضلا عن تأسيس محاكم الاحوال الشخصية وفق المادة 47 من الدستور، وصدر القانون رقم 21 لعام 1924 القاضي بتنظيم المحاكم وتشكيلاتها واختصاصاتها في فلسطين أطلق عليه قانون المحاكم، وخلال حكم الإدارة المدنية فان النظام القضائي في فلسطين لم يتمتع باي نوع من انواع الاستقلال وفق المادة 50 من الدستور اذ لا تقام دعوى على الحكومة إلا بعد موافقة المندوب السامي ولا يجوز للمحاكم النظامية أن تمارس أية صلاحية مهما كان نوعها على المندوب السامي أو أي دائرة من دوائره أي أن للمندوب السامي سلطة تمنع السلطة القضائية عن مباشرة سيادتها القضائية في الإدارة المدنية[59]. وقد اصدرت المحاكم المذكورة سابقا العديد من القوانين منها قانون منع الجرائم وقانون العقوبات المشتركة وقانون مداخلة الإدارة بالقضاء وقانون تفضيل المحامين الانجليز واليهود

على المحامين العرب باللباس والمعاملة والصلاحية.. وقد تم استخدام اللغة الانجليزية وجعلها أول شرط من شروط الترقي والعمل في الدوائر القضائية[60].

وفي النهاية يمكن القول ان المناصب العليا في النظام القضائي في فلسطين 1920–1925 كانت من نصيب قضاة بريطانيين ابتداء من قاضي القضاة الى محكمة الجنايات الكبرى وحتى عقوبة المحكمة العليا والمندوب السامي هو صاحب الصلاحية في تعيين القضاة وهو صاحب الصلاحية في تحديد جهات القضاة وتشكيل المحاكم وتحديد اختصاصها وهي تمارس تشريعاتها وفق القانون العثماني الى ان صدر مرسوم دستور فلسطين عام 1922. أما القضاة العرب والمحامين فكانوا في الدرجة الثانية من الوظائف عكس اليهود والبريطانيين.

رابعاً: النظام المالي:

ترى الإدارة البريطانية أنه لابد من وجود نظام مالي قادر على جمع الإيرادات ومراقبة النفقات وأن ذلك يتحقق من خلال تأسيس إدارة مالية ومكتب مراجعة الحسابات يقوم بتدريب الموظفين على الأمور المالية وإعداد جباة مقتدرين والإشراف عليهم وإعداد ميزانيات الدوائر ووضع الأنظمة المالية.

أصدر المندوب السامي هربرت صموئيل في الأول من فبراير عام1921 بلاغا رسميا حدد فيه العملة الفلسطينية اعتبارا من الثاني والعشرين من يناير من نفس العام وحدد البلاغ العملة القانونية بالليرة الذهبية المصرية والنقد الورقي المصري والمسكوكات الفضية النكلية المصرية فضلا عن الليرة الانجيلزية الذهبية بسعر 97.50 من القرش المصري. ولم يلاق استعمال النقد المصري في فلسطين صعوبات هامة فقد قبل السكان حالا المسكوكات المعربة وكانت الليرة الانجليزية من الجهة الأخرى نادرة الاستعمال كوساطة للتبادل وذلك لقلة ما موجود منها في التداول وتم وفق التداول بالليرة العثمانية الذهبية[61].

وفي أوائل أبريل عام 1924 شكل هربرت صموئيل لجنة لتقرير النقد الفلسطيني، اذ ضمت هذه اللجنة أربعة من مديرو البنوك الاجنبية وثلاثة من اليهود وثلاثة من موظفي الحكومة واثنين من العرب وقدمت غرفة تجارة يافا وحيفا تقريرين للمندوب السامي حددا فيها الأضرار الناجمة عن إصدار النقد الفلسطيني لأن الضمانة الذهبية الضرورية غير موجودة في البلاد[62]. ورغم تلك الاحتجاجات إلا أن اللجنة قدمت تقريرها في يونيو عام 1924 محبذة إنشاء نقد فلسطيني مؤسس على الليرة الاسترلينية ولكن توقف العمل بهذا الاقتراح لأسباب مجهولة[63]. وفي هذا النظام كان مدير الخزانة هو الموظف المسؤول عن الارباح والمصروفات الحكومية[64].

وأن أرباح العملة في فلسطين عادة ما تذهب الى الحكومة بحوالي 50.000 باون سنوياً[65]. لكن الإدارة البريطانية تكبدت من جراء هبوط اسعار المحصولات الزراعية خلال عامي 1922–1923 نصف ايراداتها ولكن خلال عامي 1924 – 1925 زادت وارداتها وبلغت 263000 جنيه مصري تقريبا. أما واردات الإدارة خلال السنوات

الخمسة فقد بلغت 890000 جنيه مصري وبلغ مجموع النفقات 8397000 جنيه مصري ومن هذه النفقات شراء ثمن خط السكك الحديدية بين يافا والقدس الذي اشترته الإدارة من الشركة الفرنسية[66]. ومن أهم الاجراءات في ذلك المجال قيام الإدارة البريطانية بسك عملات جديدة ودونت عليها باللغة العبرية اسم (أرض اسرائيل) ترجمة لكلمة أرض فلسطين بالعربية وأصدرت طوابع بريدية وعلى النسق نفسه[67].

ومن خلال النظام المالي في فلسطين في ظل الإدارة البريطانية تم تأسيس مؤسسات التسليف أجنبية ومحلية ومصارف وجمعيات تعاونية للتسليف، والتميز بين المصارف الاجنبية والمصارف المحلية مبني كليا على مكان تسجيلها وليس على المكان الذي يقع فيه معظم اعمالها، وأن مصارف التسليف حسب تحديد القانون لها هي تلك الشركات المجازة من قبل المندوب السامي للعمل كمصارف تسليف والتي غايتها اقراض نقود بضمانة اموال غير منقولة. أما المصارف التجارية فهي الشركات التي تتعاطى الصرافة أو تستعمل لفظة مصرف أي استلام النقود من الثاني لوصفها في الحساب الجاري على أن تدفع لهم حين الطلب بواسطة شيكات[68].

كما تم إحداث بعض التغيرات والاصلاحات على النظام المالي كتخفيض أو إلغاء ضريبة أو استبدال ضرائب بأخرى اذ تم الغاء البدل العسكري وبدل السخرة وضريبة صيد الاسماك وغيرها من الايرادات[69].

خامساً: المعارف

اعتمدت المعارف في بدء عملها على المدارس الموجودة منذ الحكم العثماني وكذلك على مساعدة السكان في بنائها [70]. وقد أعلنت الإدارة البريطانية في ديسمبر عام1920 بأنها مستعدة للقيام ببناء عدد من المدارس القروية اذ أعد أهالي القرى الأبنية اللازمة لها[71]. وتجاوبت القرى سريعا مع دعوة الإدارة فقامت بتحميل تكاليف بناء المدارس في مناطقها وقد اعترف المندوب السامي عام1921 بذلك الأمر[72].

في عام 1921 أنشأت ثلاث مدارس ثانوية ودار معلمات ابتدائية واحدة ودار للمعلمين واحدة ايضا ومائتي مدرسة ابتدائية للبنين وثلاثين مدرسة ابتدائية للبنات وبذلك يكون المجموع 235 مدرسة مختلفة[73]. اما عدد الطلبة فقد ارتفع من 34.517 للعام الدراسي 1921–1922 الى 39.174 للعام الدراسي 1924–1925 أي هناك زيادة ملحوظة في هذا الجانب وقد صاحب هذا التطور زيادة في عدد المدارس ليصل في عام 1924 – 1925 الى 315 مدرسة. كما ان عدد التلميذات ارتفع من 2.786 في عام1920–1921 الى 3.734 في عام 1924–1925. اما عدد المعلمين فارتفع من 408 معلم في بداية الإدارة البريطانية الى 687 معلم في نهاية عام 1924 – 1925. فضلا عن انه تم فتح مدارس اسلامية ومسيحية فارتفع عدد المدارس الاسلامية من 42 مدرسة خلال سنوات 1920–1921 الى 50 مدرسة خلال سنوات 1924–1925 وكذلك الحال بالنسبة للمدارس المسيحية ولا سيما في كل من القدس ويافا وحيفا[74].

اعتمدت الدراسة في فلسطين من عمر 7 سنوات حتى 12 عام كحد أدنى لاستيعاب العمليات الثلاثة الأساسية وهي القراءة والكتابة والحساب كما تم تقسيم النظام التعليمي في فلسطين حسب ما يأتي: حضانة – ابتدائي ادنى (خمسة) صفوف – ابتدائي عالي (صفان) – ثانوي ادنى (صفان) – ثانوي عالي (صفان) وبانتهاء هذه الدراسة يقدم التلميذ امتحان وبعد النجاح يحق له الانتساب الى الصف الثاني العلمي. وكان هناك العديد من المدارس الوطنية أمثال مدرسة روضة المعارف في القدس والنجاح في نابلس والمدرسة الأرثوذكسية في يافا. كما أسست فصول الدراسة الحقوق ينتسب إليها موظفو الدولة[75]. ولكن الشيء الخطير في هذا المجال هو عدم إشراف العرب على معارفهم اذ كان يشرف عليها مدير ونائـــب مدير وضابط أعلى ومراقب للتعليم الفني وكان هؤلاء بريطانيون[76]. وكذلك في الاشراف والتفتيش والتوجيه كانت بيد موظفين بريطانيين[77].

عكس اليهود الذين كان لهم نظام خاص بالتعليم وكذلك مدارس منفصلة ومستقلة والتي تدار بإشراف السلطة التنفيذية الصهيونية واستخدام اللغة العبرية في الدراسة. وأطلقت لهم الحرية في تنظيم وإدارة مدارسهم بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لهم من ميزانية المعارف عكس المعارف العربية[78]. وخير دليل على اهتمام الإدارة البريطانية بالمعارف اليهودية في تلك المادة هو افتتاح الجامعة العبرية عام 1925 في حين حرم العرب من كل تلك الامتيازات[79]. وهي الجامعة الوحيدة في تلك الفترة في فلسطين، واقتصرت الدراسة فيها على اللغة العبرية[80].

كان مدير المعارف متسلطاً على المفتشين وهؤلاء بدورهم على مديري المدارس والمعلمين مما أدى الى غياب المشاركة في التخطيط والتنفيذ[81]. وقامت الإدارة البريطانية بتأسيس مجلس للعلوم الحقوقية تحت اشراف دائرة النائب العام وبإدارة مدير بريطاني الذي يقوم بإلقاء دروس قانونية باللغتين العربية والعبرية ويضم هذا المجلس 350 طالباً. وقد تم استخدام معلمين متجولين للتجول في البادية، وتعليم اولادهم العلوم الاولية. كما راجت حركة الكشـــافة بين الصبيان اذ بلغ عددهم 1600 كشاف وتم ادخالها في بعض المدارس المسيحية واليهودية[82].

طالب العرب في فلسطين بان تكون المدارس تحت إشرافهم وان تعلم أبناءها دينهم وتقاليدهم وأن تكون محافظة على تقاليد الأمة وان يفسح المجال لتدريس اللغة العربية وأن تعهد الإدارة البريطانية الى لجنة من الوطنيين تضع لائحة الدروس وتوزيعها على الصفوف وأن تكون المعارف تحت رئاسة متخصصين من أبناء البلاد[83]. ورغم تلك المطالب إلا أن المعارف ظلت بيد موظفين بريطانيين فهم الذين يضعون برامج التعليم والكتب المدرسية للعرب، كما أن لمدير المعارف البريطاني الحق بطرد أي معلم بنشر تعاليم لا تتوافق مع سياسة الإدارة البريطانية وخاصة المسائل المتعلقة باليهود وبذلك لم تختلف هذه الاجراءات في ذلك المجال عما سبقه من اجراءات في مجالات مختلفة[84].

كانت تلك أهم اجراءات الإدارة المدنية البريطانية في فلسطين خلال السنوات 1920–1925 والتي عملت من خلالها الإدارة الى سيطرة فئة قليلة من السكان على فئة كبيرة منهم تلك الفئة القليلة هم اليهود لا غيرهم على حساب مصالح وطموحات العرب السكان الأصليين للبلاد.

أثر إجراءات الإدارة المدنية في فلسطين على الوضع الداخلي الفلسطيني 1920-1925

نتج عن إجراءات الإدارة المدنية في فلسطين عدة آثار على الوضع الفلسطيني الداخلي نتناول ذلك فيما يلي:

أولاً: انتخابات المجلس الاسلامي الأعلى.

على إثر وفاة كامل الحسيني مفتى القدس في مارس عام 1921، واجهت الإدارة البريطانية مشكلة اختيار مفتى جديد للقدس. وطبقا للقانون العثماني في عام1910 تقوم الحكومة بتعيين مفتى من بين ثلاثة مرشحين تنتخبهم هيئة تتألف من ائمة ومدرسي ووعاظ المساجد في الولاية ومن الأعضاء المسلمين المنتمين في المجالس البلدية فضلا عن أعضاء المجلس الاداري للولاية من المسلمين المنتخبين[85].

وكانت وظيفة الافتاء في فلسطين كما هي الحال في الولايات الاخرى التابعة للدولة العثمانية وظيفة دينية كبيرة وكان العلماء والمدرسون والائمة والخطباء وسائر رجال الدين في كل مدينة هم الذين ينتخبون المفتي. اذ تولى المفتي رئاسة لجنة اختبار المدرسين والوعاظ وغيرهم وتوظيفهم، ورئاسة لجنة الأوقاف التي تشرف على إدارة الأوقاف الاسلامية، وعلى المعاهد الدينية فضلا على ان المفتي يعد عضواً في المجلس الاداري للمدينة الذي يرأسه، الحاكم وعضواً في المجلس العمومي، وهو مجلس استشاري لسكان المحافظة[86].

اعتمد المندوب السامي الضوابط نفسها المعتمدة في قانون الانتخابي العثماني وأصبح عليه أن يختار واحد من الفائزين الثلاثة الأوائل لتولى المنصب والمرشحين الثلاثة هم الحاج امين الحسيني عن العائلة الحسينية[87]. ورشح رئيس بلدية القدس راغب النشاشيبي منافساً قوياً للحاج امين الحسيني وهو الشيخ حسام الدين جار الله[88]. أما المرشـــح الثالث فهو خليل الخالدي رئيس محكمة الاستئناف الشرعية في القدس[89].

جرت انتخابات المفتي في الوقت الذي شهدت فيه فلسطين زيارة وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل (Winston Churchill)[90] بين الرابع والعشرين والثلاثين من مارس عام1921[91]. وخلال هذه الزيارة حدث اصطدام مع الإدارة البريطانية اذ كانت الدعاية العربية موجهة ضد الصهيونية وتم إغلاق أسواق فلسطين خلال تلك الفترة[92]. وفي يافا وحيفا تم منع المسلمين من إقامة مظاهرة سلمية وتم إغلاق المتاجر الإسلامية وإن دل هذا الشيء فإنما يدل على مدى تعاون الإدارة المدنية البريطانية مع بعض العناصر الأخرى وفي مقدمتهم اليهود[93].

بعد نهاية الجو المتوتر في فلسطين اتجهت الأنظار مرة أخرى الى انتخابات اختيار المفتي الذي كان يوازي من حيث الأهمية منصب رئيس البلدية وبما أن عائلة النشاشيبي تتولى إدارة البلدية لذلك لا بد أن يكون الإفتاء من نصيب عائلة الحسيني بهدف تحقيق توازن بين العائلات القوية في فلسطين[94].

ففي الحادي عشر من أبريل عام1921 أي قبل يوم واحد من اجتماع المجلس الانتخابي لاختيار المفتي عقد المندوب السامي هربرت صموئيل اجتماعاً مطولاً مع الحاج محمد أمين الحسيني الذي أكد رغبته في التعاون مع الحكومة البريطانية وإدارتها في فلسطين دون اللجوء إلى القوة، ومن هنا أكدت المصادر أن هذه المقابلة هي الأساس في اختيار

المفتي الحاج امين الحسيني[95]. وفي اليوم التالي جرت الانتخابات فجاءت النتائج عكس ما تريده الإدارة البريطانية اذ فاز مرشح المعارضة الشيخ حسام الدين جار الله بينما احتل الحاج أمين الحسيني المرتبة الرابعة بين المرشحين[96].

وعمل الحسينيون على اقناع المندوب السامي بضرورة تعيين مرشحهم في هذا المنصب[97]. ونتيجة لضغط الإدارة فقد انسحب أحد المرشحين وبذلك ارتفع ترتيب الحاج أمين الى المركز الثالث فاختارته الإدارة في منصب الإفتاء رغم أنه لم يكن بين الفائزين الثلاثة[98]. وتشير بعض المصادر إلى أن الإدارة البريطانية قدمت بعض الاغراءات للشيخ جار الله أدت في النهاية على سحب ترشيحه ومن خلالها تم تعين الحاج امين الحسيني لمنصب الافتاء[99].

أراد المندوب السامي من وراء اختيار أمين الحسيني إشعال المنافسة بين آل حسيني وآل نشاشيبي وتمزيق الحركة الوطنية وشق الصفوف. فضلا أن الإدارة البريطانية أرادت أن ترضى عائلة الحسيني التي تتوارث هذا المنصب لذلك كانت الإدارة البريطانية تهتم بإرضاء هذه العائلة بالإضافة إلى أنها عملت على قيام توازن بين العائلات في فلسطين. فضلا على أنها أرادت تقيد الحاج أمين الحسيني بقيود المنصب الذي كانت خزينة الدولة تدفع نصف مرتبه على حساب ما يدخلها من رسوم المحاكم الشرعية ومن ثم يصبح من حلفاء الإدارة. ومهما يكن من أسباب فقد تم تعيين الحاج أمين الحسيني مفتي للقدس في نهاية شهر مايو من عام1921 وأعطي لقب المفتي الأكبر.

وقد تزامنت انتخابات اختيار المفتي مع انتخابات المجلس الإسلامي الأعلى اذ اتجهت الأنظار إلى المجلس الإسلامي وأعماله وتشكيلاته وموازنته[100] إذ كانت السلطة التشريعية في العهد العثماني هي المرجع الرئيسي الذي يصدر عنه التشريع والقوانين في كل ما يخص المحاكم الشرعية والأوقاف الإسلامية وبعدها انتقلت السلطة التنفيذية بشأن إنشاء المحاكم الشرعية وتطبيق أنظمتها الى شيخ الإسلام التابع لنظارة (وزارة) العدل. أما المحاكم الشرعية فهي تابعة للأوقاف[101].

في عهد الإدارة البريطانية ازداد قلق المسلمين عندما أصبح (نورمان بنتويش) اليهودي الصهيوني سكرتيراً قضائياً في عهد المندوب السامي هربرت صموئيل اذ أنه من خلال المنصب يشرف على المحاكم الشرعية والأوقاف وما يتبعها من مساجد ومدارس ومؤسسات إسلامية [102]. وفي مطلع شهر مارس عام 1921 عقد اجتماع بين الجانبين الفلسطيني والبريطاني انبثقت عنه لجنة[103] للنظر في موضوع القضاء واصدار نظام الجمعية الإسلامية الشرعية في الثاني عشر من مارس عام1921[104]. وفي الوقت الذي كانت فيه الإدارة البريطانية تضع نظام المجلس وتعد لإجراء انتخاباته، اندلعت في الأول من مايو عام1921 اضطرابات انطلقت شرارتها الأولى في يافا ثم إلى باقي المدن الفلسطينية[105].

اذ اندلعت الاضطرابات بعد تصادم بين العمال اليهود الشيوعيين وأنصار الحزب الاشتراكي اليهودي وبعد أن فرقتها الشرطة البريطانية تحولت إلى يافا مما سبب الصدام القوي والشديد مع العرب الذين ظنوا أن المظاهرة موجهة ضدهم. وتشابك المتظاهرين اليهود مع العرب، وانتشرت الاضطرابات في مدن طولكرم وحيفا ونابلس وغيرها وتمت مهاجمة بعض المستعمرات اليهودية وعلى إثرها تم اعلان الأحكام العرفية في المدن التي شملتها تلك الأحداث[106].

وعلى الرغم من تدخل القوات البريطانية وفرق الخيالة الهندية ورجال البوليس البريطاني إلا أن الاضطرابات استمرت خمسة عشر يوماً أسفرت عن استشهاد 48 عربيا وجرح 73 من العرب فضلا عن مقتل 47 يهوديا وجرح 146 من اليهود وإن دلت هذه الاضطرابات على شيء فإنما تدل على فشل الإدارة المدنية البريطانية في إخماد هذه الاضطرابات [107]. وعندما رأت بريطانيا حراجة موقفها سارعت إلى الإعلان عن تأليف لجنة للتحقيق في أسباب الاضطرابات وتقديم التوصيات إلى مجلس العموم البريطاني[108].

عرفت هذه اللجنة باسم لجنة هايكرفت[109] نسبة الى توماس هايكرفت (Thomas Haycraft) قاضي قضاة فلسطين أو لجنة تقصي الحقائق عن أسباب اضطرابات مايو عام1921[110]. وفي أكتوبر عام1921 قدمت اللجنة تقريرها إلى مجلس العموم البريطاني وكشف ذلك التقرير عن التقاء المصالح الصهيونية مع المصالح البريطانية في سبيل إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين[111]. وجاء في تقريرها "إن الشغب الحقيقي ليس شغباً اعتيادياً لأنه دام عدة أيام وقد ازداد يوماً بعد يوم الى ان عم قضاء يافا بأجمعه" [112]. ثم جاء التقرير ضربة أخرى إلى بريطانيا "ونحن متيقنون بأن ليس هناك دافع لوقوع الاضطرابات غير الشعور السائد في البـــلاد العربية ضد اليهود ... أي ما يتعلق بإنشاء الوطن القومي اليهودي.."[113].

وجاء انصافها للعرب في تقريرها من خلال "لا أساس للتهمة التي كان اليهود يوجهها للعرب بأنهم دبروا هذه الاضطرابات.." [114]. ومن هنا يمكن القول أن تقرير اللجنة وجه الاتهام لليهود والإدارة البريطانية بانهم كانوا خلف الاضطرابات وعدم اتهام العرب في هذا الأمر.

هاجمت الصهيونية تقرير هايكرفت هجوماً شديداً والتي أكدت على أن ذلك التقرير هو هدية لخصومنا (العرب) ورغم ذلك إلا أن هذا التقرير لم يكن لديه أي تأثير على السياسة البريطانية بخصوص فلسطين[115]. عموما فان أهم نتائج اضطرابات يافا تعليق الهجرة اليهودية من جانب المندوب السامي لفترة من الزمن ولكن سرعان ما عادت الهجرة اليهودية الى فلسطين وفق مبدأ جديد الا وهو القدرة الاستيعابية الاقتصادية لفلسطين[116].

بعد نهاية الاضطرابات كان على الإدارة البريطانية أن تعود مرة أخرى الى انتخابات المجلس الإسلامي الأعلى، اذ نشرت نظام المجلس في الجريدة الرسمية بعد هذه الاضطرابات حيث حددت المادة الثانية من نظام المجلس في إدارة الأوقاف الاسلامية في ترشيح قضاة الشرع الاسلامي، وأعضاء محكمة الاستئناف، ومفتشي المحاكم، وتعين المفتشين ومأموري الأوقاف وموظفي الشرع وعزلهم فضلا عن الموافقة على الميزانية السنوية للأوقاف ثم رفعها إلى الحكومة للموافقة عليها، وهذا يعني أن الحكومة تستمر في الإشراف المالي على إدارة الأوقاف، وفي نهاية عام1921 نشرت الإدارة البريطانية قانوناً تضمن إنشاء المجلس الإسلامي الأعلى الذي تألف من رئيس العلماء يتولى منصبه مدى الحياة ومن أربعة أعضاء ينتخبون لمدة أربع سنوات[117].

جرت الانتخابات الأولى على طريقة انتخابات مجلس النواب العثماني، وذلك بأن ينتخب المقترعون منتخبين ثانويين وهؤلاء ينتخبون هيئة المجلس[118].

ففي التاسع من يناير عام1922 اجتمعت هيئة الناخبين الثانويين وحضر اثنان وخمسون ناخباً. وقد حصل الحاج امين الحسيني على أربعين صوتا وأصبح بذلك رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى مدى الحياة. أما الأعضاء الأربعة في المجلس فهم عبد اللطيف صلاح عن لواء نابلس والشيخ محمد مراد عن قضاة حيفا وعبدالله الدجاني عن قضاة يافا والحاج سعيد الشوا جنوب غزة[119].

وقد دل فوز الحسيني على استمرار الشؤون الاسلامية في أيدي أسرتهم ومن هنا تم تسمية أنصارهم (بالمجلسيين) أي المؤيدين للمجلس الأعلى وأنصار آل نشاشيبي بالمعارضين له[120].

قام المجلس بتنظيم شؤون الأوقاف وفتح كلية إسلامية ومدارس في مختلف أنحاء البلاد ثم ساهم مساهمة فعلية في إقراض الكثير من أصحاب الاراضي قروضاً من صناديق الايتام للحيلولة دون بيع أراضيهم لليهود[121]. وفي الثالث من يونيو عام1922. أصدرت الحكومة البريطانية عن طريق وزير المستعمرات ما هو معروف بكتاب تشرشل الأبيض[122]الذي حاول من خلاله تقليل مخاوف العرب بشأن وعد بلفور والشيء المهم في ذلك الكتاب هو تأكيده على بعض الأعمال التي سوف تقوم بها الإدارة البريطانية ولا سيما انتخابات المجلس التشريعي وإصدار دستور للبلاد. أما بشأن المجلس التشريعي فقد أكد الكتاب على ضرورة تشكيلة من 22 عضواً ثمانية منهم ينتخبهم الأهالي عن المسلمين واثنان عن المسيحيين واثنان من اليهود ويعين المندوب السامي عشرة اعضاء ويكون برئاسته هو وله حق النقض (الفيتو) وليس للمجلس أن يتعرض لصك الانتداب أو الوطن القومي اليهودي، وقراراته لا تصبح نافذة إلا بموافقة المندوب السامي[123].

قبل الصهاينة بهذا الكتاب ولكنهم خشوا من فقدان التعاطف حول قضيتهم[124]. أما عرب فلسطين فقد رفضوا التعامل مع الكتاب وأكدوا على ضرورة تشكيل حكومة وطنية تكون مسؤولة أمام برلمان منتخب من سكان البلاد[125].

وفي الرابع والعشرين من يونيو عام1922 أقرت عصبة الأمم صك الانتداب وبذلك أصبحت الإدارة البريطانية على فلسطين معترف بها وبشكل رسمي[126]. ومن هنا يمكن القول أن الإدارة البريطانية لم تكن مفاجئة بل جاءت مطابقة لما ترغب به بريطانيا والتي أرادت جعل فلسطين حصة لها لتطبيق ما ترغب به وخاصة القضايا المتعلقة باليهود[127].

لم يدخل صك الانتداب الذي جاء بعد مناقشات طويلة حيز التنفيذ إلا في التاسع والعشرين من سبتمبر عام1923 لاعتبارات دولية وقانونية [128].

واحتوى الصك على ثمانية وعشرين مادة، وعدد من المواد التي تلبي المطالب اليهودية في فلسطين[129]. اذ تشير المادة الثانية من صك الانتداب إلى أن "الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي..."[130]. أما المادة الرابعة فقد جاء فيها "يعترف بوكالة يهودية ملائمة تهيئة عمومية لإسداء المشورة الى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.." [131]. وتشير المادة السادسة "أنه

على إدارة فلسطين أن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية على حشد اليهود في الأراضي الأميرية والاراضي غير المطلوبة للمقاصد العامة.." ومن هنا نفهم أن الإدارة البريطانية فتحت الباب أمام تمليك اليهود إقطاعات كثيرة في فلسطين ومن المواد المهمة هي المادة الثانية والعشرون "تكون الانجليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية للبلاد.." [132].

تجاهل عرب فلسطين صك الانتداب لأنه يضعف قوتهم، وهم سكان البلاد الاصليين، لذلك اتخذوا سياسة عدم التعاون، خاصة أنه تجاهل رأي عرب فلسطين في اختيار الدولة المنتدبة، حسب المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم[133].

ثانياً: دستور فلسطين:

لم يكد يمر أسبوعان على موافقة عصبة الأمم على صك الانتداب البريطاني حتى اتجهت النية إلى إصدار دستور لفلسطين، اذ منح ملك بريطانيا جورج الخامس فلسطين دستورا في العاشر من أغسطس عام1922[134]. وبموجبه منح المندوب السامي المعين من قبل الحكومة البريطانية سلطة تكاد تكون مطلقة في كافة المجالات المختلفة[135]. بوصفه رئيس السلطة التنفيذية وذلك وفقا للمراسيم والتعليمات التي يصدرها جلالة ملك بريطانيا[136].

جاء دستور فلسطين في ثمانية فصول، بحث الفصل الأول منه في التعابير الرسمية والفصل الثاني في السلطة التنفيذية والفصل الثالث بالسلطة التشريعية أما الفصل الرابع فيدرس تطبيق بعض القوانين البريطانية والفصل الخامس يبحث في السلطة القضائية. في حين تناول الفصل السادس النقل والإبعاد ويدرس الفصل السابع تثبيت القوانين والإعفاء من المسؤولية أما الفصل الثامن والأخير فقد تناول أحكاماً عامة[137]. والغريب في هذا الدستور أنه لم يختلف في مقدمته عن صك الانتداب اذ احتوى في المقدمة على وعد بلفور وتأكيد الدول المتحالفة على تنفيذ هذا التصريح في الدرجة الأولى[138].

أما أهم مواد الدستور فمنها المادة الرابعة "يجوز لجلالته أن يعين.. شخصًا من ذوي اللياقة لإدارة حكومة فلسطين يلقب بالمندوب السامي والقائد العام.." أما سلطة المندوب السامي فقد حددتها المادة الخامسة "يقوم بتنفيذ المراسيم والتعليمات التي يصدرها ملك بريطانيا.. أو يقوم بتنفيذ التعليمات التي تصدر إليه من احد وزراء الملك وفقا للتشريعات والقوانين المعمول بها... في فلسطين.."[139]. فضلا عن ذلك فقد أناطت المادة الثانية عشر للمندوب السامي جميع الحقوق في الأراضي العمومية أو الحقوق المتعلقة بها وله أن يمارس تلك الحقوق كونه أمينا على فلسطين وكافة المناجم والمعادن على اختلاف انواعها سواء كانت في اليابسة أو المياه أو تحتها أي أن المندوب السامي له الحق في إعطاء أي أرض أو منجم أو معدن لأي شخص كان يحقق المصلحة البريطانية وفي مقدمة هؤلاء اليهود وليس هناك غيرهم. وتؤكد المادة الثالثة عشر حجم الصلاحيات الممنوحة للمندوب السامي اذ جاء فيها "للمندوب السامي أن يهب أو يؤجر اية أرض من الأراضي العمومية أو أي معدن أو منجم وله أن يأذن بإشغال هذه الاراضي بصفة مؤمنة ...". وبديهي أن تكون تلك الهبات كلها لصالح الصهيونية وفقا لمواد صك الانتداب أو مواد الدستور. كما للمندوب السامي الحق في تعين الموظفين وعزلهم، حسب المواد الرابعة عشر والخامسة عشر ومنح العفو العام حسب المادة السادسة عشر[140].

رفض عرب فلسطين في مؤتمرهم الخامس المنعقد في نابلس في أغسطس عام 1922 الدستور الفلسطيني كما دعوا الى مقاطعة الانتخابات التشريعية المؤمل اجراءها في نهاية العام او مطلع العام القادم والاحتجاج الفلسطيني على الدستور ناجم عن اعترافه بوعد بلفور فضلا عن عدم امتلاك المجلس التشريعي لاي سلطة تنفيذية[141]. وقد استقبلته الاوساط العربية في فلسطين بالاستنكار والاحتجاج لأنها ترى انه يقوض سيادة فلسطين ويضع كل السلطات بيد المندوب السامي[142]. اذ ان الدستور منح المندوب السامي صلاحيات واسعة في تنفيذ القوانين، ومع ذلك فقد نشر الدستور في جريدة الوقائع الفلسطينية في الحادي عشر من سبتمبر عام 1922 واصبح نافذ المفعول[143].

وفي العشرين منه جرت حفلة لتنصيب هربرت صموئيل مندوبا ساميا على فلسطين خاصة بعد صدور صك الانتداب والدستور الفلسطيني وقد قاطع رئيس المجلس الإسلامي الأعلى الحاج أمين الحسيني تلك الحفلة وقد خول الملك البريطاني المندوب السامي هربرت صموئيل كافة الصلاحيات المنصوص عليها بالدستور وبعد أن أدى القسم المطلوب، أصبح بشكل رسمي مندوباً ســـامياً يمارس مسؤوليته بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة[144]. لم تعر الإدارة البريطانية أي اهتمام للمعارضة العربية لمشروع الدستور فاتجهت للقيام بأعمالها وفي مقدمتها اجراء انتخابات المجلس التشريعي حسب المادة السابعة عشر من الدستور[145].

ثالثاً: انتخابات المجلس التشريعي:

وفي العاشر من أغسطس عام 1922 أصدرت الإدارة البريطانية قانون انتخابات المجلس التشريعي وجعلت الانتخاب بموجبه على درجتين [146]. وفق النظام العثماني اذ يجري مبدئياً الانتخاب في المرحلة الاولى ويشترك فيه الذكور الذين تجاوزت أعمارهم الخامسة والعشرين ثم تعينه الانتخاب في المرحلة الثانية من الأعضاء الثانويين الفائزين في المرحلة الأولى[147]. وتم تحديد أعضائه باثنين وعشرين عضوا عشرة يعينهم المندوب السامي واثنى عشر بالانتخاب بينهم ثمانية مسلمين ومسيحيان ويهوديان ويرأس المجلس المندوب السامي[148].

وطبقاً للمادة العشرين من الدستور فإن الأعضاء الذين يعينهم المندوب السامي هم الأشخاص الذين يتولون وظائف رسمية في الإدارة البريطانية أي الذين يشغلون المناصب الرئيسية في الإدارة البريطانية وهم السكرتير العام، والنائب العام، ومدير المالية، ومفتش الشرطة العام، ومدير الصحة، ومدير الاشغال العمومية، ومدير المعارف، ومدير الزراعة، ومدير الجمارك، وأخيرا مدير التجارة والصناعة. ويتمتع المندوب السامي بحق حل المجلس عند انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ أول جلسة يعقدها حسب المادة الثانية والعشرين من الدستور ويجري الانتخاب العام الأول لإعفائه في مدة لا تتجاوز تسعة أشهر من تاريخ نشر هذا المرسوم في الوقائع الفلسطينية، حسب المادة الثالثة والعشرين من الدستور، ولا يجوز للمجلس أن يصدر أي قانون يتعارض مع صك الانتداب وعلى كل عضو من أعضاءه أداء اليمين أمام المندوب السامي حسب المادة الحادية والثلاثين من الدستور[149].

وتمهيدا لإجراء انتخابات المجلس التشريعي قامت الإدارة البريطانية بإجراء عملية إحصاء عام لسكان البلاد اذ وزعت نماذج إحصاء ولكن الشعب رفض الأمر، فأصدرت الإدارة البريطانية في الثاني عشر من سبتمبر عام 1922

بلاغاً رسميا حذرت فيه بمعاقبة كل من حرض أو امتنع عن تعبئة نماذج الإحصاء بالسجن لمدة عشرين عاماً، لذلك أجبر المواطنين على اجراء الاحصاء، اذ تبين للإدارة البريطانية بان العرب هم الاكثرية في هذه البلاد. وفي الثاني والعشرين من أكتوبر أصدرت الإدارة البريطانية بلاغاً رسميا أكدت فيه أن "الإحصاء لم يوضع لأجل الاستعداد لتسجيل المقترعين للمجلس التشريعي ولكنه ضروري في فلسطين.. لمقاصد إدارية عمومية.. وأنه لا يتعلق بشأن الخدمة العسكرية الإجبارية.." [150]. وحصيلة الإحصاء تشير إلى أن تعداد السكان بلغ 757.182 نسمة منهم 590.890 نسمة مسلمين أي 78% من سكان البلاد و 73. 024 من المسيحيين بنسبة 9.6% و 83.794 من اليهود بنسبة 11% من مجموع السكان[151].

أما الباقون وعددهم 7.617 نسمة يشكلون نسبة 1%، ينتمون إلى أقليات من قوميات وجنسيات مختلفة ومن هنا يمكن القول أن المسلمين هم الأغلبية الساحقة في فلسطين في تلك المدة[152].

بعد انتهاء عملية الإحصاء أصدر وندهام ديدس السكرتير المدني للإدارة البريطانية بلاغاً رسمياً في الحادي عشر من نوفمبر عام 1922 طالب فيه الأهالي الإقبال على الانتخابات وقد فشلت الإدارة البريطانية في الحد من معارضة المجلس، وفي السادس من فبراير عام 1923 دعا المندوب السامي أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني الخامس للتحدث معهم بشأن انتخابات المجلس التشريعي ولم يسفر الاجتماع عن أي تقدم بشأن المسلمين عن معارضتهم للانتخابات [153]. وعموماً فإن الإدارة البريطانية بعد عدة محاولات فاشلة أجرت الانتخابات خلال شهري فبراير ومارس وأصر المسلمين على مقاومتها على الرغم من كل وسائل التهديد والضغط التي مارستها الإدارة البريطانية [154].

اذ أصروا على ضرورة تطبيق مقررات المؤتمر الفلسطيني الخامس في رفض الدستور ومقاطعة تلك الانتخابات[155]. فضلا عن أن اللجنة التنفيذية العربية ومن خلال سكرتيرها جمال الحسيني وجهت بياناً الى اليهود الفلسطينيين من أهل البلاد حثهم فيه على المبادرة بالانضمام إلى مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي[156]. وعندما تأجلت الانتخابات من أواخر فبراير إلى الاسبوع الأول من مارس بدأ عدد المرشحين يتناقص باعتراف الإدارة البريطانية في بيان رسمي نشرته صحف فلسطين[157]. في الرابع من مايو عام 1923 أصدرت الحكومة البريطانية مرسوم فلسطين المعدل عدت المادة الثانية فيه أن هذه الانتخابات التي اجريت في فلسطين وفقاً للمادة الثالثة والعشرين من دستور عام 1922 ملغاة وباطلة فضلا عن الغاء المادة السابعة عشر من الدستور الأصلي أي دستور عام 1922[158].

أما عن الاسباب التي جعلت المسلمين يقاطعون انتخابات المجلس التشريعي مما أدى إلى إفشالها، فإنها تنحصر في ثلاثة أسباب، أولهما أن مشروع المجلس التشريعي تم وضعه وفق الكتاب الأبيض الذي يؤكد على وعد بلفور وصك الانتداب أي أن المشاركة في الانتخابات يعني الاعتراف بوعد بلفور وهذا ما لا يريده المسلمين وثانيهما فإن المجلس يضم عشرة أعضاء يعينهم المندوب السامي من كبار الحكومة فضلا عن عضوين من اليهود بالانتخاب أي سيكون اثنى عشر عضواً إلى جانب المندوب السامي مقابل عشر أعضاء ثمانية من المسلمين واثنان من المسيحيين عن طريق الانتخاب أي

أن كفة المندوب السامي هي الراجحة وهذا يؤثر على قرارات المجلس التي من الطبيعي أن تصب في خانة اليهود. أي أن اليهود والإنجليز أعطوا نسبة 55% من مقاعد المجلس أما المسلمين فتم اعطائهم 45% منه. أما السبب الثالث أن نظام وصلاحيات واختصاصات المجلس لا يعطيه الحق في بحث مسألة الهجرة اليهودية، وصك الانتداب، أو مناقشتهما لأجل تلك الاسباب رفض العرب المجلس التشريعي وقاطعوا انتخاباته[159].

وبعد فشل تلك الانتخابات كان على الإدارة البريطانية أن تفكر بالخطوة القادمة ومن أجل جذب قوى واسعة الى ميدان التعاون معها لجأت إلى خطوة جديدة وهي إقامة مجلس استــشاري الذي يمتلك نفس صلاحيات، ونظام، وأسس المجلس التشريعي الملغي[160]. اذ أصدرت الإدارة البريطانية في الثلاثين من مايو 1923 أمرًا بتعيين مجلس استشاري يتكون من عشرة أعضاء عرب ثمانية منهم مسلمين واثنان مسيحيين، فضلا عن اثنين من اليهود وعشرة من موظفي الحكومة وهذا المجلس هو نفس المجلس الاستشاري[161] لعام1920.

وفي أثناء افتتاح الجلسة للمجلس الاستشاري يوم الثالث عشر من يونيو 1923 وقف الوطنيون وأعلنوا استقالتهم وانسحابهم من هذا المجلس تضامناً مع الأمة فكانت النتيجة فشل هذه الخطوة أيضا فتألف المجلس الاستشاري من الموظفين الرسميين فقط[162].

وعلى إثر إصرار عرب فلسطين على عدم التعاون مع الإدارة البريطانية قامت الإدارة البريطانية بمحاولة أخرى لاستمالة عرب فلسطين إلى التعاون معها فتم وضع ما يعرف بمشروع الوكالة العربية في فلسطين والتي تضم ممثلين لجميع الطوائف العربية من مسلمين ومسيحيين[163]. ومشروع الوكالة العربية كان من فكرة وزير المستعمرات البريطاني (ديفونشاير) الذي أصدر تعليماته الى المندوب السامي هربرت صموئيل من أجل عرض هذا الموضوع على العرب[164]. وتشير بعض المصادر أن هذه المحاولة هي الأخيرة لعام 1923 من أجل التصالح مع العرب وانتزاع الاعتراف منهم بالانتداب البريطاني على بلادهم[165].

ففي الحادي عشر من أكتوبر عام 1923 دعا المندوب السامي هربرت صموئيل أربعين من الوجهاء والسياسيين الفلسطينيين للاجتماع في دار الحكومة في القدس وتلا عليهم بيانا أوضح فيه أن حكومة صاحب الجلالة مستعدة لتأسيس وكالة عربية على غرار الوكالة اليهودية المعترف بها في صك الانتداب[166].

فالوكالة اليهودية لها صلاحيات منها تطوير حجم الزيادة المستمرة للهجرة اليهودية وتقديم المشورة للإدارة في الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولها حق القيام بالاستعمار الزراعي وتنمية اللغة والثقافة العبرية في فلسطين وغيرها من الاختصاصات [167]. أما الوكالة العربية فيتم الاعتراف بها كهيئة عمومية تبدي المشورة للإدارة وتتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتساعد في تنمية الموارد واستقلالها وتكون تحت رقابة الإدارة وانتظرت بريطانيا الحصول على موافقة عصبة الأمم حتى تكون لها صفة رسمية[168].

رفض زعماء العرب المجتمعين مع المندوب السامي مشروع الوكالة العربية بالإجماع لأنها لا تلبي مطالب الشعب بالاستقلال فضلا عن أنهم لا يرغبون بتأسيس وكالة عربية لها نفس المركز الذي تتمتع به الوكالة اليهودية[169]. وقد تم رفض هذا المشروع وفق الأسباب نفسها عندما رفضوا المجلس التشريعي لأن اهل فلسطين هم الأكثرية الساحقة من سكان البلاد يجعلهم هذا المشروع على قدم المساواة مع الاقلية اليهودية فضلا عن أنه يجعل العرب أجانب في وطنهم[170].

ومن الأسباب الأخرى لرفض العرب الوكالة العربية هو أن قبولهم لتلك الوكالة يعني اعترافهم بمشروعية وعد بلفور والوكالة اليهودية. وأن الفرق بينها وبين الوكالة اليهودية هو أن الوكالة العربية تمثل عرب فلسطين فقط أما الوكالة اليهودية فإنها تمثل يهود العالم وبما فيهم يهود فلسطين. فضلا عن أن أعضاء الوكالة العربية يعينهم المندوب السامي عكس الوكالة اليهودية. كما أن الوكالة العربية يجب أن ينتهي عملها عندما يؤلف مجلس تشريعي أو مجلس شورى في البلاد بينما الوكالة اليهودية تظل تمارس صلاحياتها وأعمالها سواء تم تأليف المجلس أم لا. هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى رفض العرب ذلك المشروع[171]. وفي التاسع من نوفمبر عام 1923 أعلن وزير المستعمرات البريطاني أن حكومته وصلت إلى نتيجة مفادها أن لا جدوى من جهود إضافية في التعاون بين العرب والإدارة البريطانية لذلك قررت الحكومة عدم تكرار التجربة[172].

الخاتمة

مما سبق يتضح لنا أثر إجراءات الإدارة المدنية في فلسطين على الوضع الداخلي الفلسطيني إداريًا وتشريعيًا وقضائيًا وتعليميا. حيث عملت بريطانيا على جعل فلسطين على نمط الحكم في المستعمرات البريطانية فالمندوب السامي هو الحاكم الأعلى والمشرع الأول. وصاحب السلطة العليا، الذي تسند اليه السلطة التشريعية، وبالتالي يتمكن من تمكين اليهود التام منها ليسهل احتلالها بعد ذلك وهو ما تم على يد عصابات اليهود عام 1948م؛ فجعلت موظفو الإدارة من ذوي المناصب العليا بريطانيين صهاينة إلى جانب اليهود متعصبين لفكرة الوطن القومي المزعوم لليهود.

وناقش البحث إجراءات الإدارة المدنية البريطانية في فلسطين خلال السنوات 1920–1925 والتي عملت من خلالها الإدارة الى سيطرة فئة قليلة من السكان على فئة كبيرة منهم تلك الفئة القليلة هم اليهود لا غيرهم على حساب مصالح وطموحات العرب السكان الأصليين للبلاد، كما نتج عن تلك الإجراءات تطورات أثرت في أحداث المنطقة في فترة من أهم فترات التاريخ الحديث.

وقد تتبع البحث النتائج التي ترتبت على إجراءات الإدارة المدنية في فلسطين وآثارها على الوضع الداخلي الفلسطيني منها انتخابات المجلس الإسلامي الأعلى ووضع دستور فلسطين وانتخابات المجلس التشريعي.

كما أكد البحث على رفض زعماء العرب والفلسطينيين لكل محاولات الهيمنة اليهودية على مقدرات الأرض والهوية العربية لفلسطين.

وتوصل البحث إلى حرص زعماء العرب على وحدة فلسطين العربية ومواجهة السلطات البريطانية التي تمنح اليهود صلاحيات تشريعية وقضائية وإدارية شبه مطلقة. وعدم التعاون مع الإدارة البريطانية قدر الإمكان رغم محاولتها استمالة العرب لجانبهم في بعض الأحيان لامتصاص الغضب حتى حين.

كما تناول البحث حرص بريطانيا على هيمنة اليهود المطلقة خلال صراع مع العرب فلم تكن بريطانيا بعيدة عما يحدث فوجدت أن مصلحتها تقضي بتمكين اليهود من فلسطين لتصبح شوكة في ظهر العرب ونجحت في ذلك لإبعاد أي تقارب إيراني مع الاتحاد السوفيتي.

كما ناقش البحث مسألة الأمن وأن جميع الضباط المسؤولين عن إدارة الأمن هم ضباط بريطانيون ويهود، اذ حرص المشرفون أن يكون العرب بعيدين عن المراكز القيادية العليا. بجانب سيطرة الضباط البريطانيون على إدارة الأمن العام ففي كل لواء من الألوية التي تتكون منها فلسطين يتولى إدارة البوليس مدير بريطاني يساعده عدد من الضباط العرب واليهود. أما في المراكز الاخرى فلا يوجد ضباط من العرب لأن الذي يتولى إدارتها هم ضباط بريطانيين ولهم الكلمة النافذة في ما يتعلق بالأمن ودوائره ويتولى إدارة هذه الدوائر كلها مدير الشرطة ومركزه القدس ويساعده عدد من الضباط البريطانيين.

وتناول البحث إسناد الإدارة بعض الموظفين اليهود والبريطانيين في السلطات القضائية الصلاحيات الواسعة والمناصب العليا في النظام القضائي في فلسطين.

كما ناقش البحث السياسة التعليمية للإدارة البريطانية والتي جعلت لليهود نظام خاص بالتعليم وكذلك مدارس منفصلة ومستقلة والتي تدار بإشراف السلطة التنفيذية الصهيونية واستخدام اللغة العبرية في البحث، وأطلقت لهم الحرية في تنظيم وإدارة مدارسهم بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لهم من ميزانية المعارف عكس المعارف العربية.

Abstract

Civil Administration Procedures in Palestine and Their Impact on the Internal Palestinian Situation (1920-1925)

By Aya Mahmoud Ahmed Qubaisi

The research deals with the procedures of the civil administration in Palestine (1920-1925). On June 30, 1920, the end of the military administration in Palestine was announced and the civil administration was established in its place. Herbert Samuel was appointed as its high commissioner. His appointment to this position meant a transition from the Ministry of War to the Ministry of Colonies, which would supervise the civil administration in Palestine. The civil administration in Palestine was the first official department to be established in the country, which included, in addition to the Palestinians, the British and the Jews.

Study objectives:

1 -Study the procedures of the civil administration in Palestine, a historical study.

2 -Track the impact of the procedures of the civil administration in Palestine on the internal Palestinian situation

3 -Reveal the results of the policies of the procedures of the civil administration in Palestine in the development of events in the region during one of the most important periods of modern history.

Study plan:

I divided the study into an introduction and two sections: The first section dealt with the procedures of the civil administration in Palestine (1920-1925); then the second section included: The impact of the procedures of the civil administration in Palestine on the internal Palestinian situation (1920-1925). Then came the conclusion and sources of the study.

Methodology:

I relied on the historical method, as the research sometimes required the use of the analytical method, as well as the descriptive method, which is based on describing and inferring phenomena.

Keywords:

Civil administration in Palestine; British Mandate; British High Commissioner; Zionism.

الهوامش

(1)هربرت لويس صموئيل: (1870–1963): رجل دولة بريطاني، درس في كلية بالبول في جامعة اكسفورد، دخل البرلمان سنة 1902 وتوجه للعمل السياسي كناشط في حزب العمال، تولى مسؤوليات النظام الداخلي في الحزب 1905–1909، المندوب السامي في فلسطين 1920–1925، شارك في وزارة رمزي مكدونالد 1931–1932، تولى رئاسة حزب العمال في مجلس العموم 1931–1935، من مؤلفاته حياتي والعمل السياسي سنة 1937، نشر مذكراته سنة 1945. انظر:

Encyclopedia Britannica , inc , volum 19. William Chicago , London 1969 , p. 925

(2) Bitter Narvest and Sami Hadawi , Palestine Between 1914 - 1979 , NewYork 1972, p. 42.

(3)Al- Hakam Darwaza,The Palestine Question Abries - a nall sis, Beirut 1973, p. 28.

(4) عادل حامد الجادر، اثر قوانين الانتداب البريطاني في اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، مطبعة اسعد، بغداد 1976، ص ص48–49.

(5)Richard Steuens,Zionism and Palestine Before the Mandatc,Lebanon 1972, p.142.

(6) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1970، ص159.

(7)كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922–1939، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1974، ص78.

(8) جورج الخامس: جورج فردرك ارنست البرت (1865–1936) حكم 1910–1936، ثاني ابناء ادورد السابع اهتم بشؤون الامبراطورية، زار الهند عام1911 وتنازل عام 1916 عن كل الالقاب الالمانية وغير اسم الاسرة المالكة من ساكس كوبورج جوتا الى وندرسور، خله ابنه جورج السادس. كامل محمود خلة، المصدر السابق، ص71.

(9)عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، مكتبة فلسطين الجديدة، يافا 1937، ص ص51–52.

(10) كامل محمود خلة، المصدر السابق، ص79–81؛ عيسى السفري، المصدر السابق، ص51.

(11)المفتي العام للقدس، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، ورئيس اللجنة العربية العليا، وأحد أبرز الشخصيات الفلسطينية في القرن العشرين، ولد في مدينة القدس عام 1895 وتلقى تعليمه الأساسي فيها، وانتقل بعدها لمصر ليدرس في دار الدعوة والإرشاد، أدى فريضة الحج في السادسة عشر من عمره، والتحق بعدها بالكلية الحربية بإسطنبول، ليلتحق بعدها بالجيش العثماني، والتحق بعد ذلك في صفوف الحركة العربية الكبرى. أحمد طربين، قضية فلسطين 1897 – 1948، دار الهلال، دمشق 1968، ج1، ص 150.

(12) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج3، المكتبة العصرية، بيروت 1950، ص30.

(13)Ann Williams , Britian and France in the Middle East and North Africa 1914-1967, London 1968 , p. 24.

(14) جلال يحيى، العالم العربي الحديث – الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، دار المعارف، القاهرة 1966، ص340.

(15) أحمد طربين، المرجع السابق، ج1، ص154.

(16)Akram Zualter , Lepalestine Question , 1958 , p. 54.

(17)Navel Dirision , Palestine and trans Jordan , 1943., p. 94.

(18)Akram Zualter , , IBid., p. 54.

(19) جلال يحيى، العالم العربي الحديث، ص341.

(20)Norman Bentwich , Palestine , London 1946. p. 118.

(21) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922–1939، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1974، ص 81.

(22)Albert Hyamson , Palestine Under the Mandate , United States 1976 , p. 96.

(23) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1970، ص161.

(24) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص83.

(25) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص161.

(26) عادل حسن غنيم، موقف عرب فلسطين من اليهود والصهيونية من الحرب العالمية الاولى حتى اضطرابات البراق 1929، مجلة الشرق الاوسط، العدد الاول، يناير، 1974، ص79.

(27)Navel Dirision , Op. Cit., p. 195.

(28) محمد عزة دروزة، المرجع السابق، ص32.

(29)Alibert Hyamson , op. cit., p. 97.

(30) نديم بيطار، قضية العرب الفلسطينية، مطابع صادر ريحاني، بيروت 1947، ص95.
(31) عودة بطرس عودة، القضية الفلسطينية في الواقع العربي، المطبعة الفنية الحديثة، بيروت 1970، ص307.
(32) عادل حامد الجادر، المصدر السابق، ص78.
(33) محمد فيصل عبد المنعم، فلسطين والغزو الصهيوني، دار الهنا، القاهرة 1970، ص75.
(34) تقرير المندوب السامي عن ادارة فلسطين 1920–1925، دير الروم الارثوذكس، القدس 1950، ص48.
(35) نديم بيطار، المصدر السابق، ص97.
(36) جريدة الاستقلال العراقية، العدد 85، السنة الثانية، 9 يوليو 1922.
([37])Nevel Dirision , , op. cit., p. 197.
([38]) Nevel Dirision , op, Cit , P.197.
(39) تقرير المندوب السامي عن ادارة فلسطين 1920–1925، المصدر السابق، ص2.
([40])Norman Bentwich , , Op. Cit., P. 120.
([41])Ibid. p. 122.
(42) تقرير المندوب السامي عن إدارة فلسطين 1920–1925، المصدر السابق، ص2.
(43) نديم بيطار، المصدر السابق، ص ص101–102.
([44]) navel Division , op. cit., p. 206.
([45]) Norman Bentwich , op. cit., p. 123.
([46]) Navel Division, op. cit., p. 207.
([47]) Ibid , p. 207.
(48) عودة بطرس عودة، المصدر السابق، ص ص 339–343.
(49) نديم بيطار، المصدر السابق، ص103.
(50) تقرير المندوب السامي عن ادارة فلسطين 1920–1925، المصدر السابق، ص3.
(51)المصدر السابق، ص ص3–4.
([52])Navel Division , , Op. Cit., p. 206.
([53]) hattp: // www Palestine. Info. Op. Cit.,
(54) نديم بيطار، المصدر السابق، ص104.
(55)المصدر السابق، ص105.
(56) نورمان دي ماتوس بنتويتش (1883 –1971) كان محاميًا بريطانيًا وأكاديميًا قانونيًا. كان المدعي العام المعين من قبل بريطانيا لفلسطين الانتدابية وناشط صهيوني. اميل الغوري، فلسطين عبر ستين سنة 1922–1937، دار النهار للنشر، بيروت 1973، ج2، ص34.
(57)دعيبس المر، احكام الاراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطة العثمانية، مطبعة بيت المقدس، القدس 1923، ص ص155–160.
(58) تقرير المندوب السامي عن ادارة فلسطين 1921–1925، المصدر السابق، ص4.
(59) عادل حامد الجادر، المصدر السابق، ص85.
(60) نديم بيطار، المصدر السابق، ص ص106–108.
(61) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في فلسطين، مطبعة الامريكانية، بيروت 1939، ص586.
(62) كامل محمود خلة، المصدر السابق، ص192.
(63) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص587.
([64]) Norman Bentwich , op. cit., pp. 122 –119.
([65]) Ibid. P.122.
(66) تقرير المندوب السامي عن ادارة فلسطين 1920–1925، المصدر السابق، ص5.
(67) حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين من النصف الاول من القرن العشرين، المجلد الاول، دار المعارف للطباعة، القاهرة 1973، ص509.

(68) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص602.
(69) نفسه، ص679.
(70) نبيل ايوب بدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، مركز الابحاث، بيروت 1969، ج1، ص19.
(71) تقرير المندوب السامي عن ادارة فلسطين 1920–1925، المصدر السابق، ص11.
(72) نبيل ايوب بدران، المصدر السابق، ص153.
(73) اكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918–1936، أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1979، ص104.
(74) نبيل ايوب بدران، المصدر السابق، ص ص116–125.
(75) نفسه، ص ص129–134.
(76) نديم بيطار، المصدر السابق، ص99.
(77) جلال يحيى، العالم العربي الحديث، ص348.
(78)مهدي اسد حيدر، التحالف البريطاني – الصهيوني في فلسطين، مطبعة اوفسيت، بغداد 1984، ص43.
(79) عودة بطرس عودة، المصدر السابق، ص346.
(80) حسن صبري الخولي، المصدر السابق، ص509.
(81) نبيل ايوب بدران، المصدر السابق، ص141.
(82) تقرير المندوب السامي عن ادارة فلسطين 1920–1925، المصدر السابق، ص12.
(83) اكرم زعيتر، المصدر السابق، ص104.
(84) نديم بيطار، المصدر السابق، ص99.
(85) كامل محمود خلة، المصدر السابق، ص159.
(86) عادل حسن غنيم، المصدر السابق، ص98.
(87) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917–1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1986، ص ص203–204.
(88) ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين 1917–1948، مركز الابحاث، بيروت 1968، ص48.
(89) بيان نويهض الحوت، المصدر السابق، ص204.
(90) ونستون تشرشل: (1874–1965)، سياسي وجندي ومؤلف بريطاني، اصبح عضوا محافظا في مجلس العموم عام 1900، تولى عدة مناصب وزارية، الف وزارة في عام 1940 وقاد بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، تزعم المعارضة عقب هزيمة حزبه عام 1945، ثم الف وزارة اخرى عام 1951، استقال عام 1955، منح جائزة نوبل للاداب 1953، له عدة مؤلفات اهمها: الازمة العالمية والحرب العالمية الثانية، وتاريخ الامم الناطقة بالانجليزية توفي عام 1965. انظر:
.- Rondolph Churchill , Winston Churchill , The Office Biography , London 1966.
(91) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص171.
(92) كريستوفر سايكس، مفارق الطرق الى اسرائيل، تعريب خيري حماد، دار الكتاب العربي، بيروت 1966، ص97.
(93) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص174.
(94) صبري جريس، تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين 1917–1923، نظام الانتداب وأطرة، يوليو 1920– سبتمبر 1923، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 96، نوفمبر 1979، ص40.
(95) كامل محمود خلة، المصدر السابق، ص160.
(96) علي محافظة، الكوابح الاجتماعية للحركة الوطنية الفلسطينية 1918–1936، مجلة المستقبل العربي، العدد الرابع والثلاثون، ديسمبر 1981، ص27.
(97) نفسه، ص28.
(98) عادل حسن غنيم، المصدر السابق، ص100.
(99) صبري جريس، القسم الثاني – نظام الانتداب واطرة يوليو 1920–سبتمبر 1923، ص40.
(100) محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص52.

(101) بيان نويهض الحوت، المصدر السابق، ص205.
(102) كامل محمود خلة، المصدر السابق، ص266.
(103) تألفت اللجنة من الشيخ كامل الحسيني مفتي القدس، والشيخ محمد مراد مفتي حيفا، والشيخ اسعد قدورة مفتي صفد وراغب النشاشيبي رئيس بلدية القدس والشيخ عمر زعيتر رئيس بلدية نابلس وعبدالله الدجاني عن يافا وسعيد الشوا عن غزة. اما عن الجانب البريطاني فهم ديدس السكرتير المدني وبنتويش صمول السكرتير المالي ومساعده بارون والحاكم ستورز حاكم القدس ومساعده كوك ثم بومان مدير المعارف. انظر: بيان نويهض الحوت، المصدر السابق، ص206.
(104) نفسه، ص207.
(105) محمد فرج، الامة العربية على الطريق الى وحدة الهدف – تاريخ الامة العربية من الاحتلال العثماني الى مؤتمر القمة العربي 1514–1964، دار الفكر العربي، القاهرة 1965، ص422.
(106) عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، مكتبة فلسطين الجديدة، يافا 1937، ج1، ص73.
(107) السيد ياسين وعلي الدين هلال، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين 1882–1928، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت 1975، ج1، ص384.
(108) شفيق الرشيدات، فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1968، ص84.
(109) تألفت هذه اللجنة من: مستر توماس هايكرفت Thomas Haycraft رئيس قضاة فلسطين ماستر لوك Luke حاكم القدس ومستر ستايس Stace من الدائرة العدلية وهم اعضاء وعينت عارف الدجاني والياس مشيك والدكتور الياش مساعدين لها. انظر: احمد طربين، محاضرات في تاريخ قضية فلسطين، ص87.
(110) محمد كمال الدسوقي، السياسة الدولية وفلسطين، دار الثقافة، القاهرة 1976، ص250.
(111) حسن صبري الخولي، المصدر السابق، ص516.
(112) عيسى السفري، المصدر السابق، ص77.
(113) شفيق الرشيدات، المصدر السابق، ص85.
(114)وزارة الإرشاد القومي المصرية، ملف وثائق فلسطين، القاهرة 1969، ج1، ص303.
(115) احمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار 1897–1922، ص151.
(116) ابراهيم ابولغد، تهويد فلسطين، ترجمة اسعد رزوق، مركز الابحاث، بيروت 1972، ص304.
(117) كامل محمود خلة، المصدر السابق، ص267.
(118) محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص50.
(119) نفسه، ص53.
(120) جلال يحيى، مشكلة فلسطين واتجاهاتها الدولية، ص119.
(121) اسماعيل الخطيب الطوباسي، كفاح الشعب الفلسطيني 1908–1965، عمان 1977، ص28.
([122])Eoward Rizk , , The Palestine Question , Beirut 1960 , p. 44.
([123]) Jemess Squere , great Britan and Palestine 1915 - 1936 , 1937 , p. 42.
([124]) Mortian Gilbert , , Exile and Return , London 1978 , P. 142.
(125) حسن صبري الخولي، المصدر السابق، ص540.
(126) سميح شبيب، حزب الاستقلال العربي في فلسطين 1932–1933، مركز الابحاث، بيروت 1981، ص20.
([127])Henry Cattan , Palestine the Round , London 1971 , p. 11.
([128])John H. Daris , The Erasirs Paace , London 1969 , p. 19.
(129)وزارة الارشاد القومي المصرية، المصدر السابق، ص ص288–295.
([130])Henry Cattan , Palestine and international Law , London 1973 , p. 27.
(131) مهدي اسد حيدر، التحالف البريطاني – الصهيوني في فلسطين، مطبعة اوفسيت، بغداد 1984، ص37.
(132) وزارة الارشاد القومي المصرية، المصدر السابق، ص294.
(133) سامي هداوي ويوسف صايغ، ملف القضية الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت 1968، ص29.
(134) صالح مسعود ابو يصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط2، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت 1969، ص118.

(135) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة نبيه امين فاري ومنير البعلبكي، ط4، دار العلم للملايين، بيروت 1965، ص768 .

(136) صبري جريس، تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين 1917–1923، نظام الانتداب واطره تموز 1920 – ايلول 1923، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 96، نوفمبر 1979، ص50.

(137) عادل حامد الجادر، المصدر السابق، ص ص68–69.

(138) نديم بيطار، المصدر السابق، ص59.

(139)عادل حامد الجادر، المصدر السابق، ص ص406–416.

(140) صالح مسعود ابو يصير، المصدر السابق، ص119.

(141) حسن صبري الخولي، المصدر السابق، ص ص542–543.

(142) عادل حسن غنيم، المصدر السابق، ص127.

(143) احمد طربين، محاضرات في تاريخ قضية فلسطين، ص96.

(144) جريدة البرق البيروتية، العدد 1645، السنة الخامسة عشر، 20 سبتمبر 1922.

(145) صبري جريس، القسم الثاني – نظام الانتداب وأطرة 1920 – سبتمبر 1923، ص52.

(146) محمد مهدي اسد حيدر، المصدر السابق، ص53.

(147) بيان نويهض الحوت، المصدر السابق، ص167.

([148]) Richard Steuens, op. cit., p. 143.

(149) عادل حامد الجادر، المصدر السابق، ص413.

(150) كامل محمود خلة، المصدر السابق، ص ص184–185.

(151) ابراهيم أبولغد، المصدر السابق، ص158.

(152) صبري جريس، القسم الثاني – نظام الانتداب وأطره يوليو 1920 – سبتمبر 1923، ص52.

(153) عادل حسن غنيم، المصدر السابق، ص ص132–134.

([154])Akram Zualter , op. cit., p. 61.

([155])Ribert John and Sami Hadawi , The Palestine Diary , op. cit., p. 193.

(156) عادل حسن غنيم، موقف عرب فلسطين من اليهود والصهيونية من الحرب العالمية الاولى حتى اضطرابات البراق 1929، مجلة الشرق الاوسط، العدد الاول، يناير 1974، ص223.

(157) عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية 1917 – 1936، ص134.

(158) عادل حامد الجادر، المصدر السابق، ص417.

(159) اميل الغوري، فلسطين عبر ستين سنة 1922–1937، دار النهار للنشر، بيروت 1973، ج2، ص26.

(160) اميل توما، ستون عاما على الحركة القومية العربية الفلسطينية، دمشق 1978، ص36.

(161) اما اعضاء المجلس من الوطنيون العرب منهم عارف باشا الدجاني واسماعيل بك الحسيني وراغب بك النشاشيبي عن (القدس) وعبد الفتاح افندي السعدي عن (عكا) وامين بك عبد الهادي وسليمان ناصيف عن (حيفا) ومحمود افندي ابو خضرة (غزة) والشيخ فريح ابو مدين (بئر السبع) وسليمان بك عبد الرزاق طوفان (نابلس) وانطوان افندي جلاد (يافا). عيسى السفري، المصدر السابق، ص87.

(162) عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية 1917–1936، ص136.

(163) حسن صبري الخولي، المصدر السابق، ص544.

([164])Akram Zualter , Op. Cit., P. 62.

([165])Geoffrer Warren , Palestine is My Country , London 1969 , p. 24.

([166])Jemess Sauere , Op. Cit., p. 42.

([167])Alan Taylor , Prelude Tolsrael , London 1970 , p. 46.

([168]) جلال يحيى، العالم العربي الحديث، ص377.

([169])Alibert Hymson , Op. Cit., P. 99.

([170])Geffrey Warren , Palestine is my contry, London 1969., P. 85.

([171]) نديم بيطار، المصدر السابق، ص63.

([172]) صبري جريس، القسم الثاني – نظام الانتداب وأطره يوليو 1920 – سبتمبر 1923، ص54.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق والقرارات والتقارير:

- أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918–1936، أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1979.
- تقرير المندوب السامي عن إدارة فلسطين 1920–1925، دير الروم الأرثوذكس، القدس 1950.
- وزارة الإرشاد القومي المصرية، ملف وثائق فلسطين، ج1، القاهرة 1969.

ثانيًا: المجلات والجرائد:

- جريدة الاستقلال العراقية، العدد 85، السنة الثانية، 9 يوليو 1922.
- جريدة البرق البيروتية، العدد 1645، السنة الخامسة عشر، 20 سبتمبر 1922.
- صبري جريس، تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين 1917–1923، نظام الانتداب وأطرة، يوليو 1920– سبتمبر 1923، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 96، نوفمبر 1979.
- عادل حسن غنيم، موقف عرب فلسطين من اليهود والصهيونية من الحرب العالمية الأولى حتى اضطرابات البراق 1929، مجلة الشرق الاوسط، العدد الأول، يناير 1974.
- علي محافظة، الكوابح الاجتماعية للحركة الوطنية الفلسطينية 1918–1936، مجلة المستقبل العربي، العدد الرابع والثلاثون، ديسمبر 1981.

ثالثًا: المراجع العربية:

- أحمد طربين، قضية فلسطين 1897 – 1948، دار الهلال، دمشق 1968.
- اسماعيل الخطيب الطوباسي، كفاح الشعب الفلسطيني 1908–1965، عمان 1977.
- السيد ياسين وعلي الدين هلال، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين 1882–1928، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت 1975.
- إميل الغوري، فلسطين عبر ستين سنة 1922–1937، دار النهار للنشر، بيروت 1973.
- إميل توما، ستون عاما على الحركة القومية العربية الفلسطينية، دمشق 1978.
- بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917–1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1986.
- جلال يحيى، العالم العربي الحديث – الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين–، دار المعارف، القاهرة 1966.
- حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين من النصف الأول من القرن العشرين، المجلد الأول، دار المعارف للطباعة، القاهرة 1973.
- دعيبس المر، أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطة العثمانية، مطبعة بيت المقدس، القدس 1923.
- سامي هداوي ويوسف صايغ، ملف القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت 1968.
- سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في فلسطين، مطبعة الامريكانية، بيروت 1939.
- سميح شبيب، حزب الاستقلال العربي في فلسطين 1932–1933، مركز الأبحاث، بيروت 1981.

- شفيق الرشيدات، فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1968.
- صالح مسعود ابو يصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت 1969.
- صبري جريس، تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين 1917–1923، نظام الانتداب وأطره يوليو 1920 – سبتمبر 1923، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 96، نوفمبر 1979.
- عادل حامد الجادر، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، مطبعة أسعد، بغداد 1976.
- عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1970.
- عودة بطرس عودة، القضية الفلسطينية في الواقع العربي، المطبعة الفنية الحديثة، بيروت 1970.
- عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، مكتبة فلسطين الجديدة، يافا 1937.
- كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922–1939، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1974.
- كريستوفر سايكس، مفارق الطرق إلى إسرائيل، تعريب خيري حماد، دار الكتاب العربي، بيروت 1966.
- محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج3، المكتبة العصرية، بيروت 1950.
- محمد فرج، الأمة العربية على الطريق إلى وحدة الهدف – تاريخ الأمة العربية من الاحتلال العثماني إلى مؤتمر القمة العربي 1514–1964، دار الفكر العربي، القاهرة 1965.
- محمد فيصل عبد المنعم، فلسطين والغزو الصهيوني، دار الهنا، القاهرة 1970.
- محمد كمال الدسوقي، السياسة الدولية وفلسطين، دار الثقافة، القاهرة 1976.
- مهدي أسد حيدر، التحالف البريطاني – الصهيوني في فلسطين، مطبعة أوفسيت، بغداد 1984.
- ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين 1917–1948، مركز الأبحاث، بيروت 1968.
- نبيل أيوب بدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، مركز الابحاث، بيروت 1969.
- نديم بيطار، قضية العرب الفلسطينية، مطابع صادر ريحاني، بيروت 1947.

رابعًا: المراجع المعربة:

- ابراهيم أبولغد، تهويد فلسطين، ترجمة اسعد رزوق، مركز الأبحاث، بيروت 1972.
- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة نبيه أمين فاري ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت 1965.

خامسًا: المراجع الأجنبية:

- Akram Zualter , Lepalestine Question , 1958.
- Alan Taylor , Prelude Tolsrael , London 1970.
- Albert Hyamson , Palestine Under the Mandate , United States 1976.
- Ann Williams , Britian and France in the Middle East and North Africa 1914-1967, London 1968.
- Bitter Narvest and Sami Hadawi , Palestine Between 1914 - 1979 , NewYork 1972.
- Encyclopedia Britannica , inc , volum 19. William Chicago , London 1969.
- Eoward Rizk , , The Palestine Question , Beirut 1960.
- Geffrey Warren , Palestine is my contry, London 1969.
- Hakam Darwaza,The Palestine Question Abries - a nall sis, Beirut 1973.
- Henry Cattan , Palestine the Round , London 1971.
- Henry Cattan , Palestine and international Law , London 1973.
- Jemess Squere , great Britan and Palestine 1915 - 1936 , 1937.
- John H. Daris , The Erasirs Paace , London 1969.
- Mortian Gilbert , , Exile and Return , London 1978.
- Navel Dirision , Palestine and trans Jordan , 1943.
- Norman Bentwich , Palestine , London 1946.
- Richard Steuens,Zionism and Palestine Before the Mandatc,Lebanon 1972.
- Rondolph Churchill , Winston Churchill , The Office Biography , London 1966.